أوراق

كارنيغي

الأزهر في حقبة مابعد الثورة

ناثان ج. براون

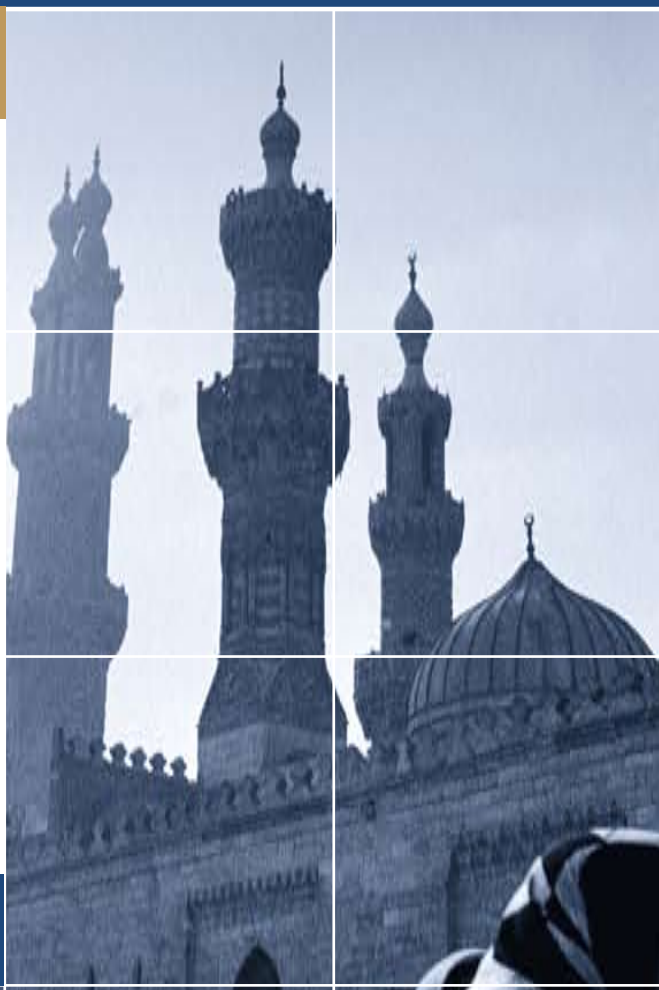

الشرق الأوسط | أيلول/سبتمبر 2011

مؤسسة كارنيغي
للسلام الدولي
واشنطن ▪ موسكو ▪ بيجينغ ▪ بيروت ▪ بروكسل

أوراق
كارنيغي

الأزهر في حقبة مابعد الثورة

ناثان ج. براون

الشرق الأوسط | أيلول/سبتمبر 2011

مؤسسة كارنيغي
للسلام الدولي
واشنطن ▪ موسكو ▪ بيجينغ ▪ بيروت ▪ بروكسل

© 2011 **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة.**

يمنع نسخ أو نقل أيّ جزء من هذا المنشور بأيّ شكل أو بأيّ وسيلة من دون الحصول على إذن خطي من مؤسسة كارنيغي. يرجى توجيه الطلبات إلى:

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي
قسم المنشورات
1779 Massachusetts Avenue, NW
Washington, D.C. 20036
United States
P +1 202 483 7600 F +1 202 483 1840
CarnegieEndowment.org | info@CarnegieEndowment.org

أوإلى العنوان التالي:

مركز كارنيغي للشرق الأوسط
برج العازارية، الطابق الخامس
رقم المبنى 1210 2026، شارع الأمير بشير
وسط بيروت التجاري
بيروت، لبنان
تلفون: 291 991 1 961
فاكس: 591 991 1 961
ص. ب: 11 – 1061 **رياض الصلح**
www.carnegie-mec.org
info@Carnegie-mec.org

يمكن تحميل هذا المنشور مجاناً من الموقع:
http://www.CarnegieEndowment.org
تتوفر أيضاً نسخ مطبوعة محدودة. لطلب نسخة أرسل رسالة عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان التالي:
pubs@CarnegieEndowment.org

المحتويات

تمهيد 1

الصراع حول الدين والدولة في حقبة مابعد الثورة 3

ما هو الأزهر ولماذا هو هام؟ 4

كيف تتم إدارة الأزهر؟ 6

الأزهر والثورة 9

الرؤى المتباينة للأزهر 11

وسطية الشيخ 12

الليبراليون و«وثيقة الأزهر».. 13

التقليديون المتشددون 14

جماعة الإخوان المسلمين والأزهر 16

المضاعفات على مصر 17

ملاحظات 19

نبذة عن المؤلف 22

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي 24

تمهيد

يبدو أن جميع القوى السياسية في مصر متّفقة على ضرورة جعل المؤسسة الدينية الرئيسة في البلاد، أي الأزهر، أكثر استقلالاً عن النظام. لكن هذا الاتفاق مضلّل جداً، فهو يخفي صراعاً داخل الأزهر وبين القوى السياسية الرئيسة على دوره في المجتمع المصري. فالأزهر الذي هو في جزء منه مسجد وجامعة ومركز للبحوث الدينية والمعرفة، قد يكون العنصر الرئيس – وبالتأكيد الأهمّ – في مجمّع الدولة والدين في مصر.

قد يكون الأزهر العنصر الرئيس - وبالتأكيد الأهمّ - في مجمّع الدولة والدين في مصر

تمتلك مصر أجهزة بيروقراطية كبيرة جداً تشابك بين الدين والدولة. لا أحد في مصر يجادل للفصل بين الدين والدولة، والخلاف هو حول الشروط والوسائل التي سوف يتفاعلان من خلالها. الجميع في الأزهر يريد له أن يصبح أكثر موثوقية واحتراماً، ومستقلاً بذاته، لكن ثمّة خلافات حادة حول كيفية تحقيق ذلك ومدى نطاق نفوذه. وثمة مناقشة مماثلة خارج أسوار الأزهر، حيث يتم التعبير على نطاق واسع عن الدعوة إلى جعل المؤسسة أكثر استقلالاً، ولكن لأسباب مختلفة جداً.

النتيجة الأكثر ترجيحاً لهذا الصراع مابعد الثورة هي وجود دولة متأثّرة بالدين، ولكنها ليست دولة دينية على النمط الإيراني. وتؤدّي الرؤى المتباينة لما يعنيه ذلك إلى معركة سياسية، لايتم خوضها على مستوى الجدال الفلسفي المجرّد، بل على الخلفية المسهبة جداً للصياغة القانونية. وقد بدأت هذه العملية بالفعل، وستُطرَح بقوة على أجندة البرلمان الجديد.

الصراع حول الدين والدولة في حقبة مابعد الثورة

تمثّلت النتائج الأكثر إثارة لثورة مصر حتى الآن في رحيل رئيسها حسني مبارك الذي قضى ردحاً طويلاً من الزمن في الحكم، وفي تولّي مجلس عسكري للسلطة، وفي الوعد بإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية، وإعادة الحكم المدني، ووضع دستور جديد.

تستقطب عملية إعادة بناء النظام السياسي في البلاد اهتماماً يمكن تبريره. بيد أن مايحدث في مصر يتجاوز ذلك بكثير. فهناك انهيار الرئاسة المستبدّة والمتغطرسة، والانخراط المتزايد لقطاعات واسعة من السكان في الحياة السياسية، والبيئة السياسية الغامضة التي تتيح لجميع أنواع الهيئات المصرية التملّص من سيطرة الدولة. كانت علائم الاضطراب واضحة في وسائل الإعلام التابعة للدولة، وفي الجامعات، وفي السلطة القضائية. وكان ثمّة معارك تلوح في الأفق حول دور تلك الجهات في مصر مابعد الثورة. صحيح أن بعض التغييرات كانت تختمر حتى قبل انتفاضة يناير، لكن منذ استقالة مبارك القسرية، أصبحت الجهود المبذولة لإعادة تكوين مؤسسات عديدة وأساليب إنجاز الأمور أكثر جرأة، وغالباً من دون أن تثير الاهتمام بسبب الدراما السياسية المهيمنة على انهيار نظام سلطوي.

قد تلعب المؤسسات الهامة في الحياة المصرية أدواراً مختلفة جداً عما كان عليه الحال في الماضي بطريقة ربما من الصعب توقّعها، وقد لاتكون عاملاً في إرساء الديمقراطية دائماً.

من السهل التفكير في كل هذه التغييرات من حيث علاقتها بالمزيد من الحرية والليبرالية والديمقراطية. فهذا هو بالضبط ماينطوي عليه الأمر في كثير من الأحيان، حيث يكافح الصحافيون من أجل مزيد من الاستقلالية، ويحاول العمال تنظيم صفوفهم، وتندفع الأحزاب السياسية للحصول على تراخيص. لكن الحكاية في مصر اليوم أكثر تعقيداً. فقد تلعب المؤسسات الهامة في الحياة المصرية أدواراً مختلفة جداً عما كان عليه الحال في الماضي بطريقة ربما يكون من الصعب توقّعها، وقد لاتكون عاملاً في إرساء الديمقراطية دائماً.

أصبح تحديد العلاقة بين الدين والدولة عنصراً مركزياً في الصراع حول التحوّل السياسي في مصر. فقد تَرَكَّز الكثير من الاهتمام الدولي على المجال الانتخابي، لسبب مفهوم، حيث تطفو على السطح الحركات الاسلامية التي قمعت على مدى عقود وتقوم بتشكيل أحزاب سياسية. لكن في حين أن الانتخابات والبرلمان الذي سينتج عنها ستكون موقعاً هاماً للصراع، فإن وجود جهاز بيروقراطي كبير جداً يشبك بين الدين والدولة في البلاد يمثّل مكاناً أقل إثارة ولكن حيوياً للنقاش بالقدر نفسه. فالدين جزء من المناهج التعليمية والإذاعية؛ والعديد من المساجد في البلاد مملوكة للدولة وتدار من

خلال وزارة الأوقاف، وتصدر دار الإفتاء فتاوى للفعاليات الرسمية عندما يطلب إليها ذلك.

لكن، ربما يكون الأزهر هو العنصر المركزي، وبالتأكيد العنصر الأهم، في مجمع الدولة–الدين. بدأت المؤسسة قبل أكثر من ألف عام كمسجد ومركز هام للتعليم الإسلامي. أما اليوم فالأزهر هو أكثر من مجرّد كونه مسجداً؛ إنه الآن أحد كيانات الدولة الذي نما ليصبح عملاقاً يدير أجزاء كبيرة ومتنوّعة من الجهاز الديني والتعليمي في البلاد. وغداة الثورة المصرية، يجري نقاش هادئ ولكن مكثّف بشأن إدارة الأزهر في البلاد، وهيكله والدور الذي يلعبه في الحياة العامة.

أصبح تحديد العلاقة بين الدين والدولة مركزياً في الصراع حول التحوّل السياسي في مصر.

لا أحد يجادل في مصر لصالح الفصل بين الدين والدولة؛ بل تتمحور الخلافات حول الشروط والوسائل التي سيتفاعل من خلالها الطرفان. ثمة توافق ظاهري في الآراء على وجوب أن يصبح الأزهر أكثر استقلالاً، لكن المشاركين في هذا الاتفاق الظاهري واعون لخلافاتهم أكثر من القواسم المشتركة في مابينهم، ولسبب وجيه. فهم لديهم رؤى متباينة بشكل حاد لكيفية إدارة الأزهر، والدور الذي يجب أن يلعبه في المجتمع والسياسة المصريين. ونظراً إلى مركزية الأزهر، فإن نتيجة الصراع بين هذه الرؤى ستشكّل بصورة عميقة دور الدين في الحياة العامة المصرية.

ما هو الأزهر ولماذا هو هام؟

يستخدم المصريون في بعض الأحيان مصطلحات «الجامع الأزهر» أو «جامعة الأزهر» للإشارة إلى مجمع المؤسسات المرتبطة به.[1] وبطبيعة الحال فإن الجزء الأقدم هو المسجد نفسه، الذي بني في القرن العاشر على يد (من المفارقات بالنسبة إلى رمز التعليم الديني السنّي) السلالة الفاطمية الشيعية. وقد ارتبطت بالأزهر جامعة شاملة منذ العام 1961، عندما تمت إضافة مجموعة من الكليات المدنية (غير الدينية)، بعد أن كان التعليم العالي في الأزهر حتى ذلك الحين شاملاً لكن مكرّساً حصراً للدراسات الإسلامية. بالإضافة إلى التعليم العالي، تشرف مؤسسة الأزهر على شبكة وطنية من المدارس، تضمّ حوالى مليوني طالب، تعلّم الطلاب مزيجاً من المناهج العلمانية والدينية. وفي حين تتضاءل تلك الشبكة أمام نظام المدارس العامة العادية، فإنها مع ذلك تثقف قسماً كبيراً من السكان.

غيّر إدخال الكليات المدنية (غير الدينية) في الجامعة من طبيعتها، لكنه ربما لم يَقْضِ على التلوّن الديني فيها، إذ يُطلَب من الطلاب المصريين الذين يرغبون في الانضمام إلى الأزهر اجتياز اختبار «الثانوية الأزهرية»، بدلاً من امتحان «المدرسة الثانوية العامة» الذي يعطى لطلاب الأنظمة المدرسية

الأخرى. يتضمّن الاختبار جرعة كبيرة من الموضوعات الدينية. والتعليم في جامعة الأزهر يفصل بين الجنسين أكثر (هناك فروع منفصلة للرجال والنساء)، على عكس غيرها من الجامعات المصرية الحكومية حيث يكون الفصل بين الجنسين، عندما يحدث، غير رسمي إلى حدٍّ كبير.

بالإضافة إلى الأجهزة التعليمية الملحقة بالأزهر، يُركِّز بعض العلماء والجهات البحثية داخل المؤسسة على المعرفة الدينية. وأبرز وأهم هذه الجهات مجمع البحوث الإسلامية، الذي يخفي اسمه المرتبط بالكتب والبحث دوراً سياسياً هاماً. فالمجمع معروف بإصدار الفتاوى، وعندما يفعل ذلك، فإنه يتحدث على نحو فعّال باسم المؤسسة. وفي حين كان للدولة المصرية جهاز مخصّص لإصدار الفتاوى لأكثر من مائة سنة، يشتهر مجمع البحوث الإسلامية في الأزهر بتوفير طائفة من الإجابات أكثر علماً وأقل إذعاناً مما توفره البيروقراطية المعيَّنة، أي دار الإفتاء، التي يرأسها مفتي الدولة. وفي الواقع، لايخفي بعض أعضاء مجمع البحوث الإسلامية ازدراءهم من دار الإفتاء، معتبرين أنها، في جوهرها، المحامي الإسلامي عن النظام، حيث تقوم عن طيب خاطر بفبركة التفسيرات التي يحتاجها الحكام في أي لحظة معينة.

يمكن للأزهر أن يؤكد أهميته الرمزية، وبتأثير عملي حقيقي أحياناً، بطرق عديدة أخرى كذلك. فرئيس المؤسسة، شيخ الأزهر، يتم تعيينه بشكل فعلي طيلة حياته، بوصفه المسؤول الديني الرائد في البلاد؛ وتمنحه مجموعة من الهياكل الملحقة بمكتبه دوراً وطنياً وعالمياً بارزاً.

كما تلعب المؤسسة دوراً غامضاً من الناحية القانونية في الرقابة الثقافية، إذ يقوم الباحثون في مجمع البحوث الإسلامية بمراجعة المنشورات، وقد عُرِف عنهم أنهم صنّفوا بعضها على أنها مسيئة لتعاليم الإسلام. وفي حكم مثير للجدل صدر في العام 1997، أضفت المحكمة الإدارية العليا في مصر بعض القوة على هذه التصنيفات، حيث سمحت للأزهر بفرض رقابة على المنشورات التي يريدها. ويعبّر الأزهر كذلك عن آرائه بشأن وسائل البث الإعلامي، لكن انتشار الفضائيات جعل الرقابة أكثر صعوبة.

ينبغي التأكيد على وجود شعور قوي بالهوية والرسالة داخل المؤسسة نفسها، وربما مستوى من الكرامة من شأنه أن يجعل جامعة برنستون أو يال تذوب خجلاً. فعلماؤها يُقدِّمون أنفسهم وكأنهم صوت ضمير المجتمع، وينظرون إلى مؤسستهم على أنها تلعب دوراً أبوياً، وتُوجِّه مصر، وتحمي مصالح شعبها. كما أن طلاب الأزهر يعتبرون أنهم يتعلّمون في واحدة من أقدم المؤسسات الإسلامية وأكثرها احتراماً في العالم؛ ولدى علمائه شعور قوي بأنهم يعملون في أكثر المؤسسات الإسلامية هيبة ورسوخاً في مصر وحتى في العالم؛ ويتصرّف شيخه باعتباره رمزاً رائداً للدين في البلاد. وترحب المؤسسة بالطلاب والزوار من دول العالم، والشيخ يساعد أحياناً كمضيف لكبار الشخصيات الأجنبية الزائرة. وفي حين أن جميع موظفي الأزهر سيسارعون إلى توضيح حقيقة أنه ليس في الإسلام السنّي كهنوت أو أي عالم أو مسؤول يمكنه أن يعطي تفسيرات محددة وموثوقة

للعقيدة الإسلامية، إلا أنهم مع ذلك، يعتبرون أنفسهم بهدوء أكثر خبرة وعلماً من سواهم، ويتوقعون مستوى من الاحترام لقدرتهم على التحدث باسم الدين في الحياة العامة. وفي الواقع، إن مكانة المؤسسة المميزة تربط التعلُّم باللباس: علماؤها يرتدون زياً مميزاً يجعل التعرف عليهم سهلاً حتى في المحافل الدولية.

هيبة الأزهر تتّجه نحو علاقة معقّدة ومتناقضة مع الحركات الإسلامية في البلاد. فعلى مدى جزء كبير من الفترة التي انقضت منذ عودة ظهور الحركات الإسلامية في مصر في سبعينيات القرن الماضي، يبدو أن ثمة صلة قوية بين الأزهر وبين الحركات الإسلامية (خاصة جماعة الإخوان المسلمين، ولكن حتى في بعض الأحيان بعض التوجهات الأكثر سلفية). فقد دعت جماعة الإخوان إلى دور عام أقوى للأزهر، (وهي لها مؤيدوها داخل المؤسسة)، واستنكرت محاولات مسؤولين سياسيين بارزين لجعلها تتبع خطاً رسمياً. وقد انضمّ بعض علماء الأزهر إلى جماعة الإخوان المسلمين. ولاتقتصر الارتباطات على الإخوان: فهناك في داخل المؤسسة مَن يتبنّون مقاربة سلفية صارمة ونصيّة.

هيبة الأزهر تتّجه نحو علاقة معقّدة ومتناقضة مع الحركات الإسلامية في البلاد.

بيد أن ثمة جانباً تنافسياً في العلاقة مع الحركات الإسلامية أيضاً، إذ أن قيادة الإخوان المسلمين لاتتشكّل من علماء دين بل من أشخاص ذاتيي التعليم في المسائل الدينية. والبعض داخل الأزهر ينظرون الى بروز الإخوان بوصفه أحد مظاهر تهميشهم، وهم يشيرون إلى أنه لو قُدِّر للأزهر أن يستعيد مايعتبرونه صوته القوي والمستقل بشكل صحيح، فقد لايلجأ المصريون إلى الإخوان للاسترشاد بآرائهم. الإسلاميون خارج المؤسسة – أحياناً داخل جماعة الإخوان المسلمين وفي كثير من الأحيان في صفوف السلفيين – يوضحون أنه قد تم جزئياً استلحاق المؤسسة وباتت تابعة لمسؤولين سياسيين رفيعي المستوى، وهم غالباً ماينظرون نظرة خاصة متشككة إلى الشيخ، ويعتبرون أن صاحب المنصب مُعيَّن بدوافع سياسية.

كيف تتم إدارة الأزهر؟

قانون العام 1961 الذي أعاد تنظيم الأزهر لم يُوسِّع المؤسسة وحسب، بل وضعها أيضاً على نحو أكثر حزماً تحت سيطرة السلطة التنفيذية للدولة المصرية.

قبل العام 1961، عمل الأزهر باعتباره مؤسسة مستقلة مع وجود علاقة وثيقة ولكن غير مستقرّة مع الدولة المصرية. وقد صدرت القوانين التي تنظِّم عمليات الأزهر مرات عدة منذ أواخر القرن التاسع عشر، وكان الشيخ يُعيَّن رسمياً من قِبَل الحاكم الذي اهتمّ بشاغل هذا المنصب. الجوانب الرئيسة

لإدارة المؤسسة كانت في يد مجلس من كبار العلماء يسمّى «هيئة كبار العلماء». وكان هذا المجلس مسؤولاً عن إرسال أسماء إلى الحاكم لتعيينهم رسمياً (قد يختار هذا الأخير شخصاً آخر غير خيارهم الأول، وقد يعزل حتى شاغل المنصب في بعض الأحيان). وتتمتع المؤسسة ببعض الاستقلالية المالية من خلال سلسلة من الهبات الخاصة، على الرغم من أنه تم وضع هذه الهبات تحت المراقبة والسيطرة المتزايدة للدولة. وقد مال حكام مصر إلى التعامل مع الأزهر بقليل من الحذر وزجّوا بأنفسهم في شؤونه الداخلية بشيء من التردّد.

لكن في العام 1961، تم التخلّي عن الحرج كله. في ذلك العام، تم استبدال هيئة كبار العلماء بمجلس من كبار مسؤولي الأزهر، بمن فيهم عمداء الكليات العلمانية التي أنشئت حديثاً. كما أضيف بعض مسؤولي الحكومة إلى عضوية هذا المجلس. وتمت زيادة درجة الإشراف الحكومي المالي والإداري، ووُضِع تعيين الشيخ في يد رئيس الجمهورية.

كان قانون العام 1961 المحاولة الأكثر طموحاً من قِبَل حكام مصر في مرحلة مابعد العام 1952 لوضع الأزهر تحت سيطرتهم، لكن جانبين آخرين من إدارة الأزهر أضعفا أكثر موقع المؤسسة. الأول، هو أنه تم وضع الأوقاف الدينية بشل كامل تحت سيطرة وزارة الأوقاف (وهي العملية التي بدأت في القرن التاسع عشر إلا أن النظام الناصري استولى عليها بقوة). وتمثّل تأثير هذه الخطوة في تقويض الاستقلال المالي للأزهر، لأنه لم يَعُد يسيطر على الأموال التي تم تخصيصها لدعم أنشطته. والثاني، هو أنه في سلسلة من التحرّكات، تم ربط مكتب شيخ الأزهر بمكتب رئيس الوزراء بدلاً من الرئيس. هذا لم يدخل عنصراً من الإشراف الحكومي فقط، بل اعتُبِر أيضاً من جانب الحريصين على هيبة المؤسسة إهانة لكرامتها. وكما قالت لي شخصية دينية في شهر تموز/يوليو، يجب أن يكون شيخ الأزهر الثاني من حيث مراسم التشريفات بعد الرئيس. وسخر من فكرة أن تقلّبات نتائج الانتخابات يجب أن تؤثّر في اتجاه الأزهر، كما لو أنه يتعيّن أن يكون لرئيس وزراء ليبرالي أو لوزير الأوقاف بعض السيطرة على علم المؤسسة.

لم يتم إخضاع الأزهر وحسب، بل جرت إهانته. تم إنشاء دار الإفتاء في أواخر القرن التاسع عشر، لذلك ربما لم تكن تلك إهانة جديدة لمكانة الأزهر. لكن في العقود الأخيرة، بدا أن النظام يستخدم تعيين المفتي كثقل موازن لشيخ الأزهر. وغالباً ماكان النظام ينظر إلى المفتي كشخصية أكثر قبولاً، لابل كان الحكام يعمدون إلى نقل المفتين الذين كانوا مرتاحين لهم (الشيخ الحالي وسلفه كلاهما شغل منصب المفتي) إلى رئاسة مؤسسة الأزهر الأكثر مشاكسة. حاول النظام إضعاف دور الأزهر بطرق أخرى أيضاً. على سبيل المثال، كان مجلس الوزراء قبل الثورة يستكشف سبل تحويل بعض الإشراف على شبكة مدارس الأزهر من المؤسسة نفسها إلى وزارة التربية والتعليم والمحافظين.

أُخضِعت جامعة الأزهر أيضاً إلى القيود نفسها التي تم تطبيقها على غيرها من مؤسسات التعليم

العالي. وتم التخلي عن انتخابات المناصب الإدارية الأكاديمية في كل الجامعات المصرية في سنوات حكم مبارك. وعلى الرغم من ذلك، كانت انتخابات اتحاد الطلبة تُجرى، ولكن كان يُنظَر إليها على نطاق واسع على أنها مزورة. ووصف طلاب الأزهر الذين التقيتهم في العام 2011 الحرم الجامعي بأنه كان خالياً من النشاط السياسي. (مع هذا، تم تنظيم تظاهرة فنون الرياضات القتالية من قِبَل بعض الطلاب المرتبطين بالإخوان في العام 2006، ما أدّى الى سلسلة من الاعتقالات).

كانت النتيجة مؤسسة خاضعة إلى سيطرة النظام. بيد أنها لم تكن أبداً تحت السيطرة الكاملة للنظام؛ ففي بعض النواحي، أدّت إصلاحات العام 1961 إلى هدنة غير مستقرة تعايشت فيها أدوات هيمنة النظام بشيء من الاستقلالية مع من هم داخل الأزهر. وبدت المؤسسة خائفة في ذروة الناصرية، حيث بدأ بعض العلماء الأزهريين، في ستينيات القرن الماضي، بنشر مقالات مطيعة ولكنها عرضة إلى النسيان تشرح التطابق بين التعاليم الإسلامية وما كانت آنذاك الإديولوجية الرسمية، أي القومية العربية والاشتراكية. ومع ذلك، وفيما أعاد النظام تقويم أساسه الإديولوجي بصورة تدريجية في اتجاه ديني، وجد الأزهر هامشاً أكبر قليلاً للمناورة. فبدأ علماء الدين الذين تدرّبوا في الأزهر بلعب دور بارز في الحياة العامة، حتى ولو كانوا يفتقرون إلى موقع رائد (أو حتى إلى التوظيف على الإطلاق) داخل المؤسسة. وداخل الأزهر نفسه، قامت مجموعة من العلماء يطلقون على أنفسهم اسم «جبهة علماء الأزهر»، وهي جمعية مُعترَف بها تأسّست في الستينيات، وركّزت بشكل كبير على الأمور الاجتماعية، بتحديد مواقف من القضايا العامة التي كانت تنتقد السياسات الرسمية. وبحلول تسعينيات القرن الماضي، أصبح يُنظَر إلى الجبهة على أنها صوت معارض بشدة. كما أصبح مجمع البحوث الإسلامية أكثر بروزاً وبدا أقل مبالاة بالسلطات السياسية، في إصدار الفتاوى حول القضايا ذات الاهتمام العام.[2]

إن وصف الوضع الناشئ على أنه «هدنة» بين النظام وبين الأزهر ينطوي على مبالغة. أولاً، كان هناك دليل على وجود جدل واسع وتوتر داخل الأزهر نفسه، حيث كانت الجبهة تشتبك بشكل متكرّر وواضح مع الشيخ، وحيث مجمع البحوث الإسلامية نفسه لايُعتبر حليفاً موثوقاً لزعيم هذه المؤسسة المعيّن، حتى إن لم يكن ينتقده كثيراً بشكل مباشر. وفي الوقت نفسه، ربما لم يكن النظام يعتبر العلاقة مستقرة، حيث تحرّك لحظر الجبهة في العام 1998، ونجح، بعد سلسلة من المشادات القانونية، في تقليص المنظمة إلى مجرّد موقع على شبكة الإنترنت.[3]

سعى نظام مبارك أيضاً إلى ضمان أن يتم توجيه المؤسسة بواسطة شخصية موثوق بها كشيخ لها. وفي العام 1996، نقل النظام المفتي محمد سيد طنطاوي إلى المنصب. وفي حين كان طنطاوي عالماً كبيراً ومحترماً، فإن تفسيراته للتعاليم الإسلامية بشأن القضايا السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية جديرة بالملاحظة بسبب طبيعتها المتحررة نسبياً، فضلاً عن محاباتها لرغبات النظام.

عندما توفي طنطاوي في العام 2010، تحوَّل النظام إلى أحمد الطيب، وهو أيضاً عالم محترم، لكنه كان خياراً مثيراً للجدل. وبدا أن بدلة الطيب (التي تخلّى عنها لارتداء العباءة والعمامة التقليديَّين الخاصَّين بالأزهر بعد تعيينه)، ودرجة الدكتوراه التي حصل عليها من جامعة السوربون متناقضة، أو على الأقل خارجة عن المألوف بالنسبة إلى شيخ الأزهر. لكن ماجلب النقد عليه في الواقع كان موقفه من لجنة السياسات في الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، وهي هيئة يرأسها نجل مبارك، جمال. وبعد تردد مبدئي، استقال الطيب من هذا الدور.

أظهر الشيخ الجديد نفسه على الفور على أنه يميل نحو الاستمرار في مواقف طنطاوي العامة بشأن المسائل الاجتماعية والاقتصادية. لكن أسلوبه الهادئ والتوافقي أكسبه الاحترام على مضض حتى من منتقديه. أظهر الطيب اهتماماً خاصاً وواضحاً في إصلاح المناهج الدراسية (حيث بدأ عملية إصلاح شاملة)، وفي الإدارة، وهو المجال الذي يقرّ منتقدوه بأنه كان يقوم به بصدقية (في حين كانوا ينتقدونه على إدارة الكثير من الأمور من مكتبه بدلاً من التركيز على الأذرع التقليدية في المؤسسة). لكن بعد مضيّ أقل من عام على وجوده في الوظيفة، واجه الطيب أزمة أكبر بكثير من أيِّ أزمة واجهت طنطاوي على الإطلاق: التظاهرات المتصاعدة التي أدّت في نهاية المطاف إلى إسقاط النظام الذي عيَّنه.

بقي الحرم الجامعي في الأزهر خارج نطاق الثورة إلى حدٍّ كبير، ولم تَجْرِ خلال العقود السابقة سوى تظاهرات متفرّقة فقط بشأن قضايا دينية ودولية.

بقي الحرم الجامعي في الأزهر خارج نطاق الثورة إلى حدٍّ كبير؛ ولم تصبح الحياة السياسية الجامعية مسيّسة بشكل كامل إلا بحلول العام 2011، حيث كانت قد جرت خلال العقود السابقة تظاهرات متفرقة فقط بشأن قضايا دينية ودولية. مع ذلك، شارك بعض علماء الأزهر (وبالطبع الكثير من الطلاب) في التظاهرات خارج الحرم الجامعي، وأحياناً بطرق واضحة للغاية.[4] اتّخذ الشيخ نفسه موقفاً حذراً، حيث حاول أن يعوق التظاهرات وسفك الدماء، لكنه ربما لم يمنح النظام التأييد غير المقيّد الذي حصل عليه من كبار المسؤولين الآخرين، ورفض المصادقة على التدابير القاسية ضدّ النشطاء. هذا التحفظ جعل الشيخ عرضة إلى خطر أقل من الناحية السياسية عندما انتصرت الثورة.

الأزهر والثورة

لكن، إذا ماكان تأثير الأزهر على الثورة محدوداً، فإن الثورة أثَّرت فيه كثيراً. فسرعان ماوصلت الموجة الجديدة من النشاط إلى أساس المؤسسة، حيث تظاهر الموظفون (قيل إنه في مرحلة معينة

منعوا الشيخ من الوصول إلى مكتبه)، وعادت الشبكات العلمية المعارضة إلى الحياة مرة أخرى، وتناول الطلاب وأعضاء هيئة التدريس قضية الثورة داخل الحرم الجامعي وخارجه. نجح الشيخ في أخذ مكانه من جديد، حيث بدأ يستقبل زواراً ماكانوا ليطرقوا باب مكتبه أبداً في ظل النظام القديم، من قادة الإخوان، إلى الداعية عمرو خالد، وخالد مشعل من حماس. ووجد المرشحون المحتملون للرئاسة مكتبه محطة جذابة لبدء حملة انتخابية. تحرّك الشيخ أيضاً لفتح حوار مع المثقفين الليبراليين بشأن المبادئ السياسية. وقد عمل مكتبه على ألا يتم تصوير هذه الاجتماعات بوصفها محاولة لإحياء هيبة المؤسسة أو إعادة تقويم موقفه السياسي، بل بدلاً من ذلك، بوصفها علامة على هيبته بسبب مكانة وأهمية الزوار الذين عرجوا على مكتبه.

في حرم الجامعة، عاد النشاط الذي تم تنظيمه وقمعه على مدى عقود. في آذار/مارس، حضرتُ محاضرة لمستشار بارز وعضو في لجنة تنسيق الثورة حول الاستفتاء على الدستور الذي كان وشيكاً؛ خاطب فيها قاعة المحاضرة التي كانت تعجّ بالطلاب اليقظين جداً والذين أمطروه بالأسئلة، بينما الطلاب السلفيون يوزعون (من المرجح أن أياً منهم لم يظهر قدراً كبيراً من الاهتمام بالنصوص الدستورية في السابق) مناشير في الخارج دعماً للاستفتاء. الجو المكهرب في الحرم الجامعي جعل من المستحيل مقاومة الانتخابات الطلابية، غير المُعترَف بها بموجب القانون، ولكن تقرّها إدارة الجامعة. اكتسح الإخوان معظم الكليات (من سخريات القدر أن مرشحي الجماعة السلفية تفوقوا في الأغلب في الكليات غير الدينية، وتركوا معظم الكليات الدينية لسيطرة الإخوان). تحرّك أعضاء هيئة التدريس في الأزهر لإعادة الانتخابات لشغل المناصب الإدارية أيضاً (رؤساء الأقسام والعمداء)، والتي كان نظام مبارك قد ألغاها هناك وفي الجامعات المصرية الأخرى. وينتظر الأزهر مع المؤسسات الأخرى الاعتراف بنتائج تلك الانتخابات من قِبَل حكومة متلكّئة.

فجّرت الثورة صراعاً على إدارة المؤسسة وعلى دورها في المجتمع المصري.

وإذا ماكان تجديد النشاط السياسي مقتصراً على الاقتراع في الحرم الجامعي ومناقشة القضايا الوطنية، فإن الوضع في الأزهر في فترة مابعد الثورة كان يشبه الوضع في جامعات مصرية أخرى عديدة، حيث عاد النشاط والمطالب بإقالة بعض المسؤولين السابقين، وإجراء الانتخابات غير المرخصة. في جميع هذه الحالات، كانت القيادة المؤقتة للبلاد حائرة بين الضغوط المطالبة بالاعتراف بالتغييرات وبين الرغبة في الحفاظ على النظام والاستقرار. في الأزهر، ليس ثمّة أي دليل على أن مثل هذا النشاط يؤدّي إلى الانهيار أو العنف، وبالفعل، يبدو أن قيادة طلابية جديدة ستكون مقبولة ببساطة وسيتحرّك أعضاء هيئة التدريس لإجراء انتخابات مُعتَرَف بها بموجب قانون شامل جديد لتنظيم إدارة الجامعة.

لكن الأزهر أكثر من مجرّد جامعة، وقد شهدت أجزاء أخرى من المؤسسة طفرة أيضاً في النشاط.

والأبرز هو أنه في آذار/مارس 2011، نظّمت مجموعة من علماء الدين والوعاظ (الكثير منهم من خريجي الجامعات) مسيرةً للمطالبة بأن تُعيد القيادة العسكرية للبلاد مركزية الأزهر واستقلاله. طالب قادة الحركة (العديد منهم مرتبطون بجبهة علماء الأزهر التي أعيد إحياؤها الآن وبدعم حماسي من جمال قطب، الرئيس السابق لمجمع البحوث الإسلامية) بإجراء سلسلة من التغييرات القانونية. وهم يدّعون أنهم وعدوا بالحصول على جواب من الحكام العسكريين المؤقتين، وبعد سلسلة من المسيرات، ألغوا احتجاجاتهم الجماهيرية إلى أن يتم ذلك، لكن قادتهم لازالوا يتحدثون بقوة عن الحاجة إلى الإصلاح. وكلّفت المؤسسة نفسها لجنة لصياغة قانون جديد من شأنه أن يتحرّك في الاتجاه نفسه (مع وجود اختلافات هامة، كما سيتّضح).

حتى عندما كان الاضطراب واضحاً داخل صفوف الأزهر، لجأ النشطاء السياسيون من مختلف المعسكرات إلى المؤسسة، حيث دعوها إلى لعب دور سياسي، عموماً بسبب قدرتها على الادعاء بأنها فوق السياسة العادية – وأحياناً للتنديد بالتوتر الطائفي، وأحياناً للدفاع عن الإسلام، وأحياناً لتأييد المبادئ الليبرالية، وأحياناً لتعزيز الوحدة الوطنية. الصورة الذاتية للمؤسسة بوصفها المدافع الرئيس عن مصالح الشعب، وصوتاً واسع المعرفة وموثوقاً تقريباً يتحدث نيابة عن الحقائق الأبدية، تجعل تجنُّب هذه الأدوار أمراً صعباً حقاً. لكن، خلافاً للوضع الذي كان قائماً في فترة ماقبل الثورة، لم يعد هناك نظام واحد قوي وقليل من الأصوات الداخلية المعارضة لمقارعتها، بل ثمة أصوات وتيارات عدة داخل المؤسسة وخارجها تسعى إلى تشكيل دورها بطريقة محددة.

باختصار، فجّرت الثورة صراعاً على إدارة المؤسسة، وعلى دورها في المجتمع المصري. الرهانات عالية جداً ليس لتحديد مستقبل الأزهر وحسب، بل أيضاً العلاقة بين الدين والحياة العامة، ونكهة التفسيرات الدينية السائدة في مصر مابعد الثورة. وفي حين أن القوة الانتخابية للإسلاميين، والوجود الجماهيري المتزايد للسلفيين، وإضفاء الصفة القانونية على الحزب السياسي للإخوان المسلمين، استقطبت جميعها اهتماماً كبيراً، فإن التفاصيل الدنيوية في ظاهرها بشأن الترتيبات المؤسسية في الأزهر، قد تؤثّر على مستقبل مصر بالقدر نفسه الذي تؤثّر فيه بالأزهر، إن لم يكن أكثر. ففي نهاية المطاف، مثل هذا الأمر يثقّف الملايين ويتدخّل بشيء من الثقة بالنفس في مناقشات علنية دينية وسواها.

الرؤى المتباينة للأزهر

ثمّة إجماع واضح بين جميع من يتحدثون تقريباً حول دور الأزهر، بأنه ينبغي منح المؤسسة الاحترام والدعم والاستقلال. لكن معنى هذه المصطلحات يختلف بشكل كبير من مستخدم إلى آخر، كما

تختلف الأفكار حول الكيفية التي يجب على الأزهر أن يستخدم نفوذه من خلالها. ويبدو أن هناك، على وجه الخصوص، ثلاث نسخ متباينة بشكل حادّ حول دور الأزهر.

وسطية الشيخ

يأتي من مكتب الشيخ تصوُّر قوي للأزهر بوصفه مقرّاً للتعلّم ووريثاً لتراث فكري للفكر الإسلامي والتعليم يتجاوز عمره الآن أكثر من ألف سنة. ينبغي لعمر هذا التراث أن يحظى بالاحترام، لكن دور الأزهر يتمثّل في جعله مفيداً لمصريي اليوم (والمسلمين في جميع أنحاء العالم) عن طريق تفسير التعاليم الدينية بطريقة تنطبق على الأحوال المعاصرة. هذا هو في صميم الوسطية، وهو مصطلح يلقى في الوقت الحالي رواجاً في أوساط إسلامية كثيرة. الوسطية مقاربة تفترض أن التعاليم السماوية أعطيت للبشر ولمصلحتهم، وبالتالي سيكون التفسير الصحيح لتعاليم الدين الإسلامي والنصوص مفيداً لهم. هذه مقاربة يمكن أن تتناقض مع الحرفية المتطرفة للكثير من الشخصيات السلفية (الذين يخضعون تماماً إلى تفسيرهم لمعنى النص الحرفي أينما قادَهم)، وهي عملياً مقاربة حداثية تؤكد على كونها معقولة ومعتدلة ومناسبة للمصلحة العامة.

مجموعة المفكرين الذين يُسَمّون أنفسهم وسطيين كبيرة، وهي تضمّ بعض المثقفين الليبراليين من ذوي التوجهات الدينية، والداعية التلفزيوني الشهير يوسف القرضاوي، والكثير من الإسلاميين بما في ذلك قسم كبير من الإخوان المسلمين. لذلك فإن مجموعة الرأي هائلة (ليس من شأن جميع السلفيين أن يبقوا خارج صفوفها). الشيخ الحالي للأزهر يعرض فهمه للوسطية عندما يعلن أن الشورى ملزمة (وليست مجرّد استشارية)، مايوحي بأن المساءلة الديمقراطية منسجمة ومتطابقة تماماً مع الإسلام، وأن الحرية واحدة حيال المقاصد السامية للشريعة الإسلامية (المقاصد هي تلك المبادئ العامة التي ينبغي استخدامها لتوجيه التفسيرات بشأن قضايا محدّدة).

وبالتالي فإن هذه الرؤية لدور الأزهر تقتضي منه تقديم تفسيرات للتعاليم الإسلامية تتناسب مع المجتمع المصري اليوم، وإظهار بعض المرونة من دون أن تكون هذه الأخيرة مملّة. وينبغي أن يقدم الأزهر توجيهات أخلاقية ودينية عامة، وأن يعامل باحترام وتبجيل. هذا لن يكون بمثابة طاعة عمياء مطلقة، إلا في بعض المسائل (مثل الرقابة الثقافية) حيث يمكن للأزهر أن يصرّ على معاملة أحكامه بوصفها موثوقة.

ومن مكتب الشيخ، ثمة أيضاً دور عالمي حاسم على الأزهر أن يلعبه، كمنارة للحكمة والتعلّم والفكر الوسطي في العالم الإسلامي، وكمحاوِر في الحوارات بين الحضارات والأديان.

في بيئة مابعد الثورة، هذه أدوار طبيعية وسهلة على مكتب الشيخ أن يلعبها، مادام يتوافر عنصران حاسمان. أولاً، تحتاج المؤسسة إلى المستوى المناسب من الاحترام من جانب المصريين من كل الأطياف الدينية والسياسية، وتحتاج إلى أن تمنح صوتاً من دون الانجرار إلى الخلافات اليومية.

ثانياً، يحتاج الأزهر إلى الاستقلال. ليس من الضروري أن يراقب أو يشرف على جميع جوانب الحياة الدينية في مصر، لكنه يجب أن يكون قدرة على إثبات نفسه كصوت مستقل وذات صدقية. القانون الذي تجري صياغته من قِبَل اللجنة المكلفة من الأزهر سيضع على الأرجح الموارد المالية للمؤسسة تحت سيطرتها المباشرة، ويفك الارتباط بين الأزهر والحكومة ويحد من الجهود المبذولة من قِبَل وزارات أخرى لرصد ومراقبة أنشطة الأزهر في مجالات مختلفة (خاصة في مجال التعليم)، ومنح المؤسسة حرية كاملة في إدارة شؤونها بنفسها.[5] والأهم في هذا الصدد هو أن يُعاد تشكيل هيئة كبار العلماء ويُسمح لها بانتخاب شيخ الأزهر.

الليبراليون و«وثيقة الأزهر»

المثقفون الليبراليون واليساريون الذين يشعرون بالقلق إزاء تنامي دور القوى السياسية الإسلامية، والمرتابون من محاولات جعل حياة الشعب المصري أكثر تديُّناً، لهم موقف متناقض تجاه الأزهر. فمن ناحية، يُمكِن لدوره في الرقابة الثقافية، والنزعة العامة المحافظة للمؤسسة، ووجود السلفيين والمتشددين والظلاميين في صفوف علماء الأزهر، أن يُولِّد قدراً كبيراً من الامتعاض. ومن ناحية أخرى، يُمثِّل الأزهر حصناً غير مبتكر ولكن محترماً في مواجهة الحركات الاجتماعية والسياسية الإسلامية التي تميل إلى إطلاق تفسيراتها الجامدة والصارمة للتعاليم الإسلامية غير المرتبطة (في نظر الليبراليين) بأي شعور بالولاء للدولة المصرية، أو الإخلاص للمبادئ الديمقراطية، أو حتى بأيٍّ من أُسُس التقاليد الإسلامية. وليس من الواضح أنّ من شأن دور أكثر قوة للأزهر أن يضعف في الواقع الجماعات الإسلامية، لكن غالباً مايكون خصوم الإسلاميين تواقّين إلى وجود أي ثقل موازن محتمل. ثقل الأزهر هنا هو مصدر قوته، وخصوم الإسلاميين قد لاتروق لهم تعاليم الأزهر في جميع النواحي، لكنهم يفضلونها (ويجدونها أكثر قابلية للتنبؤ وأكثر مرونة بالنسبة إلى المطالب السياسية الأخرى) على تعاليم جماعة الإخوان المسلمين وخصوصاً تعاليم السلفية.

ليس من الواضح أنّ من شأن دور أكثر قوةً للأزهر أن يضعف الجماعات الإسلامية، لكن غالباً مايكون خصوم الإسلاميين توّاقين إلى وجود أي ثقل موازن محتمل.

تُوفِّر الوسطية مُمثَّلة بمكتب الشيخ تطميناً لابأس بها لمن تساورهم مثل هذه المخاوف. وفي حين قلص افتقار المؤسسة إلى الاستقلال عن النظام هيبتها خلال العقود الأخيرة، جعل رحيل مبارك حداثة ومرونة زعامة الأزهر تبدو أقل انتهازية وأكثر جاذبية لمن يسعون إلى الحصول على تفسير محترم (وحتى موثوق) للإسلام أكثر ملاءمة للمخاوف الليبرالية.

تمثّلت النتيجة الفورية بعد الثورة في التفاوض على «وثيقة الأزهر»[6] بين علماء الدين والمفكرين البارزين، التي أعلنت في حزيران/يونيو 2011.[7] وقد تمكَّن مختلف المشاركين من الاتفاق على

مجموعة من المبادئ السامية، تُفسِّر تعاليم الدين الإسلامي عموماً بطريقة متّسقة للغاية مع القيم الليبرالية والممارسة الديمقراطية. قوبلت الوثيقة بترحيب حارّ من العديد من الأطراف الفاعلة، على المستويين المحلي والدولي، حيث كانت عامة بما يكفي لجذب الدعم من مختلف الأطراف، ولكن ليبرالية في لهجتها ومضمونها بما فيه الكفاية لتبدو أكثر من كونها مجرّد عبارات عادية ومستهلكة.

مع ذلك، كان ثمة واقع سياسي ركيك وراء قائمة المبادئ الملهمة. فقيادة الأزهر ربما شعرت بأنها مكشوفة سياسياً في بيئة مابعد الثورة، وغير واثقة لاحيال سمعتها بين الثوريين ولاحتى حيال الدعم لها بين صفوفها (المثير للاهتمام هنا أن العديد من القادة الدينيين المشاركين لم يأتوا من صفوف الباحثين والعلماء في الأزهر). وفي الجانب الليبرالي، كان هناك اهتمام واضح في مساندة الأزهر، لا لذاته بل كوسيلة لتعزيز الثقل الديني في مقابل الحركة الإسلامية.

إذا ماتَمّ النظر إليها بهذه الطريقة، فإن وثيقة الأزهر لاتُمثِّل بحثاً جديراً بالثناء عن أرضية مشتركة وحسب، بل أيضاً مقياساً لصفقة سياسية: في مقابل تأييد المبادئ الليبرالية، تلقّى الأزهر بيان دعم واضحاً بسبب استقلاله. وفي الواقع، غاصت الوثيقة هنا في التفاصيل، ودعت إلى إحياء هيئة كبار العلماء ومنحها الحق في اختيار شيخ الأزهر.

التقليديون المتشددون

ثمّة رؤية بديلة لدور الأزهر في المجتمع المصري يدعمها الكثيرون داخل صفوف المؤسسة من العلماء، وكذلك بعض خريجيها ومؤيديها. منذ قيام الثورة، كان أشدّ المعبّرين في العلن عن هذه النسخة الأكثر وضوحاً من دعوة الشيخ إلى الإستقلال هو جمال قطب، الرئيس السابق لمجمع البحوث الإسلامية في الأزهر. بالنسبة إلى قطب، يُمثِّل الأزهر في آن صوتاً مستقلاً ومسيطراً للتعاليم الإسلامية في مصر. فهو وأنصاره يجادلون بأن المشاكل لم تبدأ مع التأكيد الناصري على السيطرة على المؤسسة، بل قبل عقود عدة حين كان البريطانيون يحتلون البلاد. ويدَّعي قطب أن البريطانيين الذين كانوا ينظرون إلى الأزهر كمعقل محتمل للمعارضة، عملوا على تقسيم دور المؤسسة بين هيئات أخرى مختلفة نشطت منذ ذلك الحين لتحقيق أهداف متقاطعة، ما أدّى إلى إرباك المصريين بالتفسيرات المتناقضة.

لاشك أن هذه النظرة التاريخية تنطوي على مبالغة كبيرة (ثمة شيء من المفارقة في الدعوة إلى استعادة هيئة كبار العلماء، وهو مايُمثِّل أساساً عودة إلى النظام المصنَّف في القوانين التي صدرت في العام 1896 والعام 1911، عندما كان البريطانيون يحتلون البلاد). لكنها رسمت صورة أكثر قبولاً للأزهر تحديداً، وهيئة علماء الدين عموماً، على أنهما لعبا دوراً رئيساً في الدفاع عن المجتمع

المصري في اللحظات الوطنية الحرجة (أثناء الاحتلال النابليوني أو انتفاضة العام 1919).

يركّز الاقتراح الذي يقدمه هذا المعسكر لـ«استعادة» الأزهر – مجموعة المطالب التي حرَّكت التظاهرات في آذار/مارس – على فصل الأزهر عن مجلس الوزراء، ومنحه استقلالاً مالياً وإدارياً، وإحياء هيئة كبار العلماء، والسماح لهيئة كبار العلماء بانتخاب شيخ الأزهر. في هذا الصدد، أفكاره تشبه تلك التي أقرّتها جهات فاعلة أخرى. لكن المعسكر يذهب إلى ماهو أبعد كذلك: فهو يقترح مزج دورَي دار الإفتاء ووزارة الشؤون الدينية في الأزهر أيضاً. وهذه الخطوة الأخيرة تتجاوز إعادة المؤسستين إلى سيطرة الأزهر، وهما أُنشِئتا لمصلحته. من شأن هذه الخطوة أن تجعل المؤسسة مسيطرة على جميع الأوقاف الدينية في البلاد وتحوّلها إلى مسؤول عن جزء كبير من المساجد.

يمكن أن ينتقد المتشددون أيضاً انتشار الفتاوى في مصر المعاصرة، (وهم ليسوا وحدهم في هذا المضمار)، لكنهم يعتبرون الأزهر القوي وسيلة لإسقاط المصداقية عما يرونه محاولات من الهواة لتفسير التعاليم الإسلامية بطريقة لاتُسهِم إلا في إرباك المؤمنين. وباختصار، فهم يرغبون في رؤية مؤسسة واحدة تتحدث مخوّلة بلسان الإسلام داخل الدولة المصرية، وتتولى دوراً قيادياً في المجتمع ككل.

عندما سألت أحد كبار المسؤولين في مكتب الشيخ عن رأيه في مثل هذه الاقتراحات، أجاب بشكل قاطع أن الأزهر ليست لديه الرغبة في أن يكون مثل الفاتيكان. المصريون الآخرون يرون أن تأثير الاقتراحات قد يُنتج مايشبه النظام الايراني. مثل هذه النماذج غير جذابة تماماً لمعظم المصريين، وحتى بالنسبة إلى مَن هم في معسكر التقليديين المتشددين (الذين سرعان ماسيتنصّلون من أي رغبة في تقليد الكنيسة الكاثوليكية أو إيران). لكن عندما سألت أحد العمداء في الأزهر حول المزايا المحتملة لوجود العديد من التفسيرات الدينية المتاحة للمؤمنين العاديين (سيضطرون إلى أن يأخذوا على عاتقهم بعض عبء الفهم والفرز بين الحجج المختلفة)، أجاب بأن مثل هذا الترتيب سيكون معقولاً في مجتمع متعلِّم، لكن المصريين لازالوا في حاجة إلى جهة مُوجهة أكثر حزماً لاتربكهم بحجج متناقضة. وبهذا المعنى، المُحرِّك وراء الرؤية الأوسع نطاقاً لدور الأزهر ليس أي مذهب يدعم السلطة السياسية للكهنوت، ولا الرغبة في امتلاك السلطة السياسية، بل هو الشعور بالكفاءة المهنية والنزاهة وجرعة كبيرة من الأبوية.

يُعبِّر المنتمون إلى هذا المعسكر عن نفاد الصبر تجاه غموض وثيقة الأزهر، ويصفونها بأنها مبادرة من الشيخ لم تنبثق (أو أنها لم تنطوِ على مساهمة كبيرة) من هيئة علماء المؤسسة. وعلى الرغم من ذلك، لم يهاجموا بوضوح المبادئ العامة التي تنص عليها المبادرة. وعموماً، فإن من يمكن وصفهم بأنهم «تقليديون متشددون» يصرّون على ضرورة وجود صوت قوي ومستقل للأزهر، لكنهم يقدمون أنفسهم على أنهم مدربون تماماً في مجال التقاليد الإسلامية للمعرفة الدينية. وفي حين أن هذا يمكن أن يجعلهم عنيدين بشأن بعض المسائل (جبهة علماء الأزهر اكتسبت سمعتها بجدارة في هذا

الشأن)، إلا أنه لايجعلهم ضيقي الأفق بصورة متّسقة. ففي حديث شخصي مع جمال قطب، على سبيل المثال، وجدت أنه يسارع إلى تقديم تفسير متساهل إلى حدٍّ ما للتعاليم الإسلامية على عقوبة الردة.[8]

مع أن المرتبطين بهذا المعسكر يظهرون في بعض الأحيان قدراً كبيراً من المرونة، إلا أنهم يعتبرون أنهم يقدمون الإخلاص للتقاليد الاسلامية على الانتهازية السياسية، ويستحقون الاحترام بسبب التعليم والتراث التي يمثّلونه.

جماعة الإخوان المسلمين والأزهر

يمكن اعتبار الحجج التي يسوقها التقليديون المتشددون قريبة من حجج الإخوان المسلمين، لابل تنظر الحركة إليهم بعين التعاطف الكبير. لكن في الواقع، موقف الإخوان غامض لأنه متجاذب بين دوافع مختلفة.

فمن ناحية، لطالما وجدت فكرة تمكين صوت خبير ومستقل في شأن مسائل التعاليم الدينية (وخاصة بشأن الشريعة الإسلامية) صدى عميقاً لدى الإخوان. ففي العام 2007، طرحت جماعة الإخوان ولفترة وجيزة اقتراحاً لم يكن من شأنه إعادة تشكيل هيئة كبار العلماء فقط، بل أيضاً مَنحِها سلطة مراجعة التشريعات البرلمانية لضمان توافقها مع الشريعة الإسلامية. تراجعت جماعة الإخوان سريعاً عندما تم توبيخها بسبب إثارتها ما اعتبره العديد من النقاد محاولة لتأسيس حكم رجال الدين، ومذاك الحين أعلن زعماء بارزون ولاءهم لدور المحكمة الدستورية العليا في البلاد باعتبارها الهيئة المكلفة بمراجعة التشريعات.[9] (وفي حين أن الاقتراح ميت سياسياً الآن، فإنني ذكرته لأحد أعضاء جبهة علماء الأزهر الذي قال إنه لم يسمع به، لكنه وافق من حيث المبدأ على فكرة إتاحة فرصة ما للأزهر لإعادة النظر في التشريعات). وعلى أي حال، لاتزال جماعة الإخوان تحترم الأزهر كمؤسسة وترغب في رؤيته وقد استعاد دوره.

لايتّفق الإخوان المسلمون بأي حال من الأحوال مع الرأي القائل بأنّ إحياء الأزهر سيعني انتفاء الحاجة إلى دورهم في المجتمع.

ومن ناحية أخرى، فإن جماعة الإخوان لاتدعم تماماً الرؤية التقليدية المتشددة. قيادة الحركة نفسها تتكون في معظمها من أشخاص ذاتيي التعلّم في المسائل الدينية، وهي تحمي الفكرة القائلة بأنه لايمكن حظر الفتاوى المستقلة. كما أن لديها اعتراضاً على مضمون وثيقة الأزهر، وأعطت إشارات إيجابية ولكن غامضة حول مضمونها (في الواقع، عندما سعت القوى السياسية الأخرى إلى وضع مجموعة من «المبادئ فوق الدستورية» في محاولة مكشوفة لاحتواء القوة الانتخابية المتوقعة

للإسلاميين، رأى البعض في معسكر الإسلاميين أن مقاربة الأزهر والوثيقة نفسها بديل عملي تماماً). لايتّفق الإخوان بأي حال من الأحوال مع الرأي القائل بأنّ إحياء الأزهر سيُغني عن الحاجة إلى دورهم في المجتمع.

المضاعفات على مصر

ثمة توافق ظاهري قوي في الآراء حول دور الأزهر: يجب أن يكون مستقلاً ومحترماً وداعماً للهياكل الديمقراطية.

لكن هذا التوافق سطحي للغاية. فالقضايا الحقيقية تتعلَّق بمَن يسيطر على المؤسسة، وما تسيطر عليه المؤسسة. ليس ثمة طرفان متناقضان - طلاق علماني بين الدين والدولة، ونظام إيراني لحكم رجال الدين - مطروحان للنقاش في الواقع. لكن ذلك يترك مجموعة واسعة من البدائل بينهما. وإذا كان الأزهر في الواقع أكثر استقلالاً، فربما يكون قادراً على لعب دور أقوى وأكثر ضرورة في الحياة الوطنية.

ثمة توافق ظاهري قوي في الآراء حول دور الأزهر: يجب أن يكون مستقلاً ومحترماً وداعماً للهياكل الديمقراطية.

النتيجة الأكثر ترجيحاً لهذا الصراع ربما كانت مألوفة على نحو غامض لكثير من الأوروبيين قبل نصف قرن أو أكثر، وخصوصاً في الأماكن التي تعايشت فيها الآليات الديمقراطية مع كنيسة قوية وحزب رائد محافظ اجتماعياً وذي توجهات دينية (مثل الحزب الديمقراطي المسيحي). في هذه الأماكن (مثل إيطاليا أو بلجيكا أو إيرلندا) توقعت المؤسسة الدينية القوية أن تطاع تعاليمها في مجالات محددة، وكانت الحياة العامة غنية بالرموز الدينية، وكان التعليم الديني في كثير من الأحيان جزءاً من المناهج المقررة رسمياً. بقي بعض المجال متاحاً للمستقلين، وتواصلت الإجراءات الديمقراطية المنظمة (إن لم تكن ليبرالية تماماً على الدوام)، كما تمّ تعزيز صرح علاقة الدين بالدولة من خلال الأحزاب السياسية العلمانية التي كانت مستقلة عن المؤسسة الدينية (اتّسمت العلاقات الكنسية-الحزبية أحياناً بتناقض كبير بين الجانبين). الحالة المصرية ستبقى مختلفة: ثمة تعددية أكثر وتسلسل هرمي أقل في المؤسسة الدينية؛ والقوى العلمانية واليسارية أضعف بكثير، والمعادل القوي لمكافحة الإكليروسية الأوروبية مفقود.

لن يتم خوض المعركة المصرية على مستوى الجدال الفلسفي المجرّد. بدلاً من ذلك، يتعيّن اتّخاذ القرارات المؤسّسية وسنّ القوانين. الأطراف المختلفة تنظم مواقفها. وهناك لجنة يرعاها مكتب الشيخ – تضمّ في عضويتها بعض المفكرين من ذوي الميول الإسلامية - تصوغ نسختها من استقلال

الأزهر. من شأن ذلك أن يُسفر عن وجود هيئة أكثر استقلالية إلى حدٍّ كبير (مالياً وإدارياً)، وشيخ أكثر استجابة لزملائه من علماء الدين منه للسلطة السياسية. لكن ذلك لن يكون كافياً بالنسبة إلى التقليديين المتشددين، الذين يشعرون بأنهم مستَبعَدون من اللجنة ولهم أجندة أكثر طموحاً لدور الأزهر. كانت القوى السياسية الأخرى تراقب هذا الأمر بشيء من الاهتمام، وتؤيّد فكرة استقلال الأزهر بصورة مبهمة، لكنها ربما لاترغب في خلق بنية تعمل على منع الإنتاج الثقافي الذي تراه مسيئاً للقيم الدينية، وتدين المثقفين الذين تجدهم آثمين، وتثقف الطلاب بطريقة يجدونها ظلامية، أو تتدخّل بشدة في المسائل التشريعية.

ليس ثمة طرفان متناقضان – طلاق علماني بين الدين والدولة، ونظام إيراني لحكم رجال الدين – مطروحان للنقاش.

ربما يكتشف التفاعل المعقّد والوثيق بين الدين والسياسة – والذي تم نسيانه تقريباً في أوروبا

القرن الحادي والعشرين المعلمنة للغاية – حياة جديدة في مصر.

ملاحظات

1

For general works on al-Azhar and the religious establishment, see Bayard Dodge, Al-Azhar: A Millennium of Muslim Learning (Washington: Middle East Institute, 1974); Malka Zeghal, "The 'Recentering' of Religious Knowledge and Discourse: The Case of Al-Azhar in Twentieth-Century Egypt," in Schooling Islam, edited by Robert W. Hefner and Muhammad Qasim Zaman (Princeton: Princeton University Press,2007); Jakob Skovgaard-Petersen, Defining Islam for the Egyptian State: Muftis and Fatwas of the Dar al-Ifta (Leiden: Brill, 1997); and Bassma Kodmani, "The Dangers of Political Exclusion: Egypt's Islamist Problem," Carnegie Paper 63, October 2005,http://www.carnegieendowment.org/files/CP63.Kodmani.FINAL.pdf

2

On the role of independent Azhar-trained scholars, see Zeghal, "The 'Recentering' of Religious Knowledge." On the increasing assertiveness of al-Azhar in the 1990s,see Tamir Moustafa, "Conflict and Cooperation between the State and Religious Institutions in Contemporary Egypt," International Journal of Middle East Studies 32 (1), 2000: 3–22.

3 أنظر:

www.jabhaonline.org

4

Malika Zeghal, "What Were the Ulama Doing in Tahrir Square? Al-Azhar and the Narrative of Resistance to Oppression," Martin Marty Center for the Advanced Study of Religion, February 17, 2011.

5 في المجال المالي، غالباً ماتركّز المقترحات على محاولة إعادة الأوقاف إلى شيخ الأزهر مباشرة بدلاً من الاستمرار في إبقائها تحت سيطرة وزارة الشؤون الدينية وإدارتها. مع ذلك، ليس من الواضح ما إذا كان يمكن استعادتها بسهولة بعد نصف قرن من السيطرة الحكومية الكاملة. كما أنه ليس واضحاً ما إذا كانت ستولّد عائدات كافية لإدارة ما تظلّ مؤسسة ضخمة.

6 يمكن إيجاد الوثيقة على العنوان التالي:

http://www.sis.gov.eg/ar/Story.aspx?sid=48572

7 أنظر أيضاً أحمد مرسي، «صوت مستقلّ للأزهر في مصر؟»، نشرة الإصلاح العربي، 13 تموز/يوليو 2011.

http://carnegieendowment.org/201113/07//%D8%B5%D988%%D8%AA-%D98%5%D8%B3%D8%AA%D982%%D984-%%D984%%D984%%D8%A3%D8%B2%D987%%D8%B1-%D981%%D98%A-%D985%%D8%B5%D8%B13/lvy

8 من الناحية التقنية، قال قطب إن عقوبة الإعدام على الردة واجبة التطبيق في إطار فئة من العقوبات الحدية فقط عندما كانت مرتبطة بتهديد لمجتمع المسلمين. وادّعى أن التفسير السليم للمصادر الموثوقة هو أنه تم الصريح

بالإعدام، في هذا المعنى، كدفاع من جانب المجتمع ضدّ فعل الخيانة. لكن التخلّي العادي عن الايمان تحت ظروف مستقرة - وبالتالي غير المصحوب بأي تهديد للمعتقدات والممارسات وسلامة المسلمين - لن يقع تحت طائلة العقوبات الحدية وينبغي ترك أي عقاب لله.

الحجة لافتة من ناحيتين. الأولى، أحد الأشخاص الذي يطرح نفسه بقوة باعتباره متجذّراً في التقاليد الإسلامية للمعرفة القانونية يقدّم موقفاً قوياً ولكنه حداثي بشكل مؤكّد. الثانية، هي أن الحجة ترتكز على تمييز ضمني ولكن واضح بين الاعتقاد الشخصي ومسائل السياسة العامة، وهو بالكاد موقف علماني كامل، إلا أنها بالتأكيد خطوة في اتّجاه متوافق مع الليبرالية.

9 أتطرّق إلى هذه المسألة بشكل مفصّل أكثر مع عمرو حمزاوي في «ماذا يحدث داخل جماعة الإخوان المسلمين المصرية؟ النقاش حول برنامج الحزب وتداعياته»، ورقة كارنيغي العدد 89، كانون الثاني/يناير 2008.
http://carnegieendowment.org/files/amr_nathan_platformJanuary08.pdf

نبذة عن المؤلف

ناثان ج. بروان باحث أوّل غير مقيم في برنامج الشرق الأوسط، في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. وهو أستاذ العلوم السياسية والشؤون الدولية في جامعة جورج واشنطن، وباحث مرموق ومؤلّف لأربعة كتب عن السياسية العربية نالت استحساناً كبيراً. يأتي بروان إلى مؤسسة كارنيغي بخبرة مميّزة في الحركات الإسلامية، والسياسة الفلسطينية، والقانون العربي والدستورية. أحدث مؤلّفاته يحمل عنوان «عندما لا يكون النصر خياراً: الحركات الإسلامية وشبه السلطوية في العالم العربي» When Victory is Not an Option: Islamist Movements and Semiauthoritarianism in the Arab World، وسيصدر عن منشورات جامعة كورنيل هذا الشتاء. تتركّز أبحاثه الحالية على الحركات الإسلامية ودورها في السياسة في العالم العربي.

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

مركز كارنيغي الشرق الأوسط هو مركز أبحاث مقرّه بيروت في لبنان. أسّسته مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في العام 2006. ويُعنى المركز بالتحدّيات التي تواجه التنمية السياسية والاقتصادية والإصلاح في الشرق الأوسط العربي، ويهدف إلى تسليط الضوء على عملية التغيير السياسي في المنطقة وتعميق فهم القضايا المعقدة التي تؤثّر عليه. يضمّ المركز كوكبة من كبار الباحثين في المنطقة، فضلاً عن أنه يتعاون مع باحثي كارنيغي في واشنطن وموسكو وبكين وعدد كبير من مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط وأوروبا، لتقديم بحوث تجريبية معمقة خاصة بالسياسات المتعلّقة بشأن القضايا الحاسمة التي تواجه بلدان وشعوب المنطقة. ويُوفِّر هذا النهج المميز لصانعي السياسات والممارسين والناشطين في كل البلدان التحليل والتوصيات المعمَّقة بالمعرفة ووجهات النظر من المنطقة، وتعزيز آفاق التصدّي بفعالية للتحدّيات الرئيسة.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.carnegie-mec.org

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي مؤسسة أبحاث خاصة لاتتوخى الربح وتضم باحثين يسعون إلى وضع دراسات مع نظرائهم من مؤسسات أخرى من خلال البحث والنشر والاجتماع وأحياناً عبر إنشاء شبكات دولية ومؤسسات جديدة. وتمتد اهتماماتهم إلى مناطق جغرافية واسعة وعلاقات بين الحكومات والأعمال والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، مع التركيز على القوى الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية التي تقود زمام التغيير العالمي.
واستناداً إلى التأسيس الناجح الذي شهده مركز كارينغي في موسكو، أضافت المؤسسة مراكز في بيجينغ وبيروت وبروكسل إلى مكاتبها الموجودة أصلاً في واشنطن وموسكو، إنطلاقاً من فكرتها الريادية القائلة بأن أي لجنة استشارية مهمتها المساهمة في الأمن والاستقرار والازدهار في العالم تستدعي في صميم عملياتها وجوداً دولياً دائماً ونظرة متعددة الجنسيات.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني: www.CarnegieEndowment.org

مؤسسة كارنيغي
للسلام الدولي

واشنطن
مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

Massachusetts Avenue, NW 1779
Washington, D.C. 20036
United States
P +1 202 483 7600 **F** +1 202 483 1840
CarnegieEndowment.org | info@CarnegieEndowment.org

موسكو
مركز كارنيغي موسكو

Tverskaya, 16/2
Moscow 125009
Russia
P +7 495 935 8904 **F** +7 495 935 8906
Carnegie.ru | info@Carnegie.ru

بيجينغ
مركز كارنيغي- تسنغوا للسياسات العامة العالمية

No. 1 East Zhongguancun Street, Building 1
Tsinghua University Science Park
Innovation Tower, Room B1202C
Haidian District, Beijing 100084
China
P +86 10 8215 0178 **F** +86 10 6270 3536
CarnegieTsinghua.org

بيروت
مركز كارنيغي للشرق الأوسط

شارع الأمير بشير، برج العازارية
المبنى رقم 2026 1210، الطابق الخامس
صندوق البريد 1061-11
وسط بيروت
لبنان
تلفون: 91 12 99 1 961+ | فاكس: 91 15 99 1 961+
Carnegie-MEC.org | info@Carnegie-MEC.org

بروكسل
مركز كارنيغي أوروبا

Rue du Congrès 15
Brussels 1000
Belgium
P +32 2735 5650 **F** +32 2736 6222
CarnegieEurope.eu | brussels@ceip.org